مهاتير محمد

التجربة الماليزية تفضح حكومة عبيد!

التوسع فى المشروعات الصغيرة والحد من البطالة.. أهم آليات التنمية

عاطف عبيد

تجربة ماليزيا فى التنمية الاقتصادية أثارت اعجاب العالم خصوصاً انها وضعت هذه الدولة النامية – قبل عشرين عاماً – على خريطة دول النمور الاقتصادية واستطاع مهاتير محمد خلال فترة توليه المسئولية اتباع استراتيجية متكاملة للتنمية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً والاستعانة بالخبراء من كافة التخصصات لتحقيق أكبر معدلات النمو للاقتصاد الماليزى لدرجة انه اكد قبل اعتزاله العمل كرئيس وزراء ان ماليزيا ستكون فى عام ٢٠٢٠ من الدولة المتقدمة تعتمد على استراتيجية التخطيط المتكامل فهل يمكن تطبيق التجربة الماليزية فى مصر؟ سؤال طرحته الاحرار على الخبراء الذين اكدوا ان مقارنة ماليزيا بمصر فى غير محلها لان الاقتصاد المصرى يعتمد على التخطيط العشوائى منذ اكثر من ٣٠ عاماً وهو الأمر الذى وضع الحكومة فى مأزق حقيقى لا تستطيع الخروج منه الا عن طريق البحث عن المساعدات الخارجية او التعاون مع المؤسسات الدولية وبالشروط التى تمليها.

وطالب الخبراء بوضع استراتيجية طويلة المدى لعلاج مشاكل الاقتصاد المزمنة والارتقاء بالصناعة وتحديثها وحل مشاكل التصدير والاستثمار ومعوقاته من الناحية القانونية وليس الكم في الانتاج وتاصيل العمالة والتوسع فى المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتى والوصول بالصادرات الزراعية إلى ٦ مليارات جنيه سنوياً.

تحقيق:
عيد حسن

أكدت الاحصائيات أن ماليزيا وصلت إلى درجة من التقدم والتنمية لم تصل إليها أية دولة إسلامية اخرى فى عهد مهاتير محمد رئيس وزرائها حيث لم تكن هذه الثروة ناتجة عن النقط بل بفضل عمل وجهد ابنائها حيث اقترب نصيب الفرد الماليزى من الدخل القومى من نحو عشرة آلاف دولار أى ما يماثل البرتغالى واليونان وعشرة أمثال متوسط الدخل فى مصر وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٢ سنة تقريباً وهو معدل محترم يمثل الحد الأدنى فى البلدان الصناعية المتقدمة ووصل حجم صادراتها إلى ٩٢ مليار دولار فضلاً عن المنجزات التعليمية والتكنولوجيا الجديرة ببلد محترم.

وأكدت التجربة الماليزية أن مهاتير محمد عندما تولى السلطة كان له اتجاه اخر وهو أن الدول لا تنمو وتتقدم وتكتسب أسباب المتعة والقوة وما لم تركز على ما لديها من أرض وبشر ومن ثم عمل على تهيئة البيئة الاقليمية من خلال حل مشاكل الحدود أو تجميدها وقبول الأمر الواقع والتعامل معه بطريقة مصالح تخدم مصالح بلاده والدول المجاورة من خلال رابطة جنوب شرق أسيا التى باتت جسراً ماليزياً من ناحية أندونيسيا الدولة العظمى الاقليمية الكبيرة بعدد السكان فى الاقليم إلى سنغافورة الدولة الصغيرة العظيمة اقتصادياً التى كانت جزءاً من الاتحاد الماليزى من قبل.

عندما جاء مهاتير محمد إلى السلطة فى ماليزيا رأى أن سياسات الحكومات الماليزية المتعاقبة أدت إلى تخلف ماليزيا وإلى وجود حالة من التوتر الطائفى والغربة الاقليمية والدولية عن الجيران بأشكالهم المختلفة ولذا عمل مهاتير إلى حل المشكلات المعلقة مع سنغافورة وأكثر من ذلك فقد مد يده لها بكافة أنواع التعاون الاقتصادى وكانت مهمة تحقيق السلام الداخلى فى ماليزيا ركيزة أخرى للتنمية ليس من خلال سياسات توزيعية تأخذ من الصينيين الأغنياء وتعطى للملاوين الفقراء وإنما من خلال سياسات انتاجية وتنموية لا تهدد الأغنياء بل على العكس تعطيهما لفرصة والوعد بغنى أكبر وتعطى الفرصة للفقراء فى ارتفاع مستوى المعيشة والغنى.

ونجح مهاتير محمد فى عقد صفقة تاريخية بين أرجاء النخبة الماليزية تقوم على دعم سياسات تنمية الرأسمالية الماليزية الصينية وغير الصينية وبالمقابل اعطاء فرصة مميزة للطائفة الملاوية فى مجالات الصحة والتعليم خاصة فى سياسة البعثات إلى الولايات المتحدة وأوروبا وتنمية المناطق الريفية بالبقة التخلف وذات الأغلبية المسلمة وفى الحقيقة فإن هذه المصالحة مع الصينيين كانت مقدمة الخير للجميع لانها من ناحية اعطت الامان والقبول للوجود الصينى الأصغر وسط الاغلبية البنية الملايوية.

كما وسع مهاتير محمد نطاق السوق امام الرأسمالية الماليزية. والسنغافورية الصينية وغير الصينية بزيادة الطلب المحلى ودخول منتجين ومستهلكين جدد وباعداد متزايدة وكان حل المشكلة الاقليمية والمحلية مرتبطا بوجود مشروع المستقبل الذى يحقق الفائدة والانتصار للجميع وكما هو فى العادة لم يكن ذلك ممكناً دون علاقة متميزة مع النظام الدولى ومع الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة.

وأكد الخبراء أن قوة الاقتصاد الماليزى جعلت له وزناً سياسياً كبيراً فى المجتمع الدولى حيث لوح مهاتير محمد بمعارضة قوية للولايات المتحدة عند غزوها للعراق ووصف العدوا بانه عمل جبان وسلوك استعمارى متسلط يستهدف السيطرة على العالم وهاجم واشنطن بشدة حين تخطب الأمم المتحدة والقوانين الدولية فى سعيها للتخلص من نظام صدام حسين.

ولم يكتف مهاتير محمد بمعارضته لسياسة الولايات المتحدة فى المجتمع الدولى بل تصدى للعجرفة الامريكية اليهودية وغطرسة القوة التى يستظل الامريكيون وحلفاؤها بظلالها فى التعامل مع الدول المستضعفة تماماً مثلما كان رائداً فى فهم اهداف المخططات الامريكية اليهودية الحقيقية نحو البلدان الإسلامية فلم يخش من اتهامه باللاسامية ولم يخش اتهامه بالديكتاتورية وهو الذى قاد بلاده إلى مصاف الدول المتقدمة ديمقراطياً واقتصادياً حتى أصبح ترتيب اقتصادها السابع عشر بين اقتصاديات دول العالم ولم يخش التهديدات الأمريكية بايقاف الاستثمارات الامريكية فى بلاده.

بداية يقول الدكتور صلاح الدسوقى رئيس المركز العربى للإدارة والتنمية ان التجربة الماليزية التى تعتمد على التخطيط الاستراتيجى الشامل أحد المداخل القوية التى وضعتها على طريق النمو الاقتصادية وهو ما تفتقده مصر على الرغم من التحديات التى تواجهها حتى عام ٢٠٢٠ مؤكدا أن المقارنة بين مصر وماليزيا فى غير محلها لسبب بسيط وهو أن مصر عزفت عن فكرة التخطيط الشامل للتنمية منذ أكثر من ٣٠ عاماً لأن التخطيط المصرى للتنمية مايزال عشوائياً ويعتمد على سياسة التصدى للمشكلات بصورة ودية أكثر من التخطيط للمستقبل ولذا فانه من الصعب اجراء هذه المقارنة فى الوقت الحالى لأنه سوف يؤدى إلى التنبؤ بما هو أسوأ اقتصادياً واجتماعياً فى المستقبل حتى عام ٢٠٢٠.

مأزق حقيقى

ويضيف د. الدسوقى أن الواقع العملى يكشف ان الحكومة تعيش الآن مأزقاً فعلياً بشأن الاقتصاد المصرى وتلمس الخروج من هذا المأزق بالبحث عن المساعدات الخارجية والتعلق بتحقيق شىء من التعاون مع المؤسسات الدولية الاقتصادية بحكم الهيمنة التى تفرضها بعض الدول العظمى فى العالم.

ويرى د. الدسوقى انه فى ظل غياب التخطيط الشامل لا يمكن الحديث عن تبنى مصر لأى استراتيجية حقيقية ولكن يمكن القول انه لا توجد استراتيجية إلا على الورق لان الاستراتيجية الحقيقية تعنى الفرص المتاحة. والتنبؤ بالازمات التى تهدد الاقتصاد القومى وكيفية التغلب عليها أو مواجهتها حتى يمكن التوصل إلى استراتيجية متكاملة. للتنمية التى ترتكز على الاعتماد الذاتى وتنمية الموارد المحلية والنظر إلى المحيط العربى لكونه دائرة التعامل الرئيسى للاقتصاد ويقول انه بغير وضع هذه المحاور فى الاعتبار تصبح الاستراتيجية ناقصة إضافة إلى أن اتخاذ قرارات دون دراسة علمية وخطة محكمة يسىء إلى الاقتصاد القومى ويعرض لكثير من الهزات ولذا فإنه على المخطط للاستراتيجية أن يضع فى اعتباره النظر إلى دفع عجلة الاستثمار والعمل على جذب الأموال والحفاظ عليها لكونها ركيزة حقيقية للتنمية والتوظف والاتجاه إلى الصناعات التمويلية بدلاً من المواد الخام وحل مشاكل التصدير والتعامل مع عجز الميزان وتحقيق التوسعا الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتى حتى لا تصبح الزيادة السكانية شماعة نعلق عليها مشاكلنا الاقتصادية.

استراتيجية التعليم

ويؤكد د. محمد عبدالباقى إبراهيم استاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ان استراتيجية التعليم التى يجب ان تتبناها الدولة حتى عام ٢٠٢٠ لابد أن تتخلص من بعض أوجه السلبيات والقصور التى عطلت مسيرة التعليم والبحث العلمى وجعلته عبئاً على التنمية فى بعض الأحوال مشيراً إلى ان البحث العلمى هو مفتاح التقدم والتنمية وقاطرة المجتمع المصرى نحو التقدم وهو ما يتطلب وضع استراتيجية جديدة للعملية التعليمية للبحث العلمى لتتواكب مع التحديات ومعطيات العصر ولعل أول ما يصطدم بالاستراتيجية ويحتاج تدخلاً سريعاً علاج الانفصال ما بين البحث العلمى الجامعى والتطبيقى والصناعة والجامعات ومراكز البحوث التى تحتاج إلى دعم بحيث يقدم البحث العلمى الحلول العملية لمشاكل الصناعة الوطنية على أن تقوم تلك الصناعات بتمويل تلك الابحاث وتوفير المعدات والخامات اللازمة بالاضافة إلى وجود فرصة لتجربة وتقييم تلك الابحاث بما يؤدى إلى تطوير الاداء.

ويضيف د. عبدالباقى انه لابد من اعادة توزيع اعداد الطلاب ما بين التعليم الجامعى والفنى سواء كان زراعيا أو صناعيا أو تجاريا بحيث تتناسب تلك الاعداد مع احتياجات السوق المحلى والمستقبل لتؤدى إلى الارتقاء بمستوى الخريج بحيث يستطيع التعامل مع تكنولوجيا العصر وان يكون له سوق رائج المستويين المحلى والعربى حيث كشفت التجارب الدولية عن ان هناك دولاً مثل باكستان والفلبيين والهند نجحت فى تصدير العمال المؤهلة إلى أسواق الخليج العربى التى بدأت تأخذ نصيباً كبيراً من العمالة المصرية.

ويقول أن الاستراتيجية التعليمية تتطلب وجود متابعة لمناهج التعليم والموضوعات ورسائل الماجستير والدكتوراه بحيث تكون هذه الابحاث واقعية ومرتبطة بخطط التنمية وليست مجرد حبر على ورق ولابد من زيادة ميزانية البحث العلمى اسوة بالدول المتقدمة فى هذا المجال لان ما يستمر فى البحث العلمى قليل سواء كان على مستوى الجامعات أو مراكز البحوث ولا يكفى لاجراء التجارب وشراء المعدات وهناك دول تنفق ما يزيد على ٢٪ من الناتج القومى لها مما ينعكس على التنمية الاقتصادية فى بلادها.

ويرى د. عبدالباقى أن اعداد الطلاب يجب ان يتناسب مع أعضاء هيئة التدريس وأماكن الدراسة فى التعليم الجامعى وأن يتناسب هذا العدد مع قاعات المحاضرات حتى لا تهتم بالكم على حساب الكيف ويكون الخريج غير قادر على مواكبة تطورات العصر مشيراً إلى ضرورة أن تدرس الاستراتيجية القومية للتعليم والبحث العلمى وأن يتم تقييمها كل ٥ سنوات للوقوف على مستوى الاداء وما لحق به من تطور أو قصور لمعالجة كل أخطاء العملية التعليمية التى تعتبر الفترات الحقيقية للحاجة بركب الدول المتقدمة التى قطعت شوطاً كبيراً فى مسار البحث العلمى والتعليم وهو ما عاد على التنمية بثمار كبيرة مازلنا فى مصر نفتقر إليها كثيراً ولعل جيوش العاطلين من خريجى الجامعات والتعليم المتوسط يؤكد ان هناك انفصالاً حقيقياً بين مخرجات العملية التعليمية وما يحتاج إليه واقع التنمية بغياب التخطيط الشامل فى الاستراتيجية.

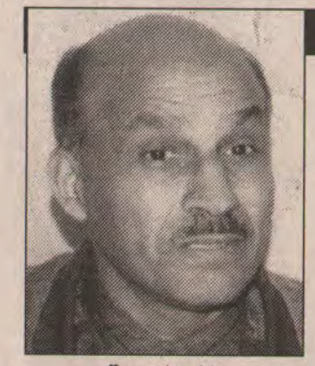

صلاح الدسوقى

د. صلاح الدسوقى:

الحكومة تفتقد استراتيجية متكاملة للتنمية

وتؤكد د. نجوى خشبة استاذ الاقتصاد بتجارة قناة السويس أن هناك دولاً كثيرة لم تكن موجودة على الخريطة العالمية ولا تتمتع بتوافر مزايا نسبية كثيرة كتلك التى تتمتع بها مصر مثل بعض الدول فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية واستطاعت ان تلحق بركب التقدم التكنولوجى وتصنع لنفسها مكاناً متميزا بين الدول بعكس مصر التى اعتمدت على وجود ميزة نسبية تقليدية تمثلت فى القوى البشرية العاملة وبعض المواد الخام مثل القطن وغيره من الخامات الأولية دون أن تهتم بتدعيم هذه المزايا النسبية بالبحوث والتطوير والتدريب وكانت النتيجة تضاؤل هذه المزايا امام التطورات الكثيرة فى البحوث والتطوير والتكنولوجيا.

وتضيف ان الاستراتيجية الصناعية لابد ان تعتمد على وجود صناعات تغذية ومكملة خاصة إذا كانت هذه الصناعات تتمتع بميزة تنافسية فى الاسواق العالمية وتعتبر الصناعات المغذية ذات دور هام فى بناء الميزة التنافسية للصناعات حيث يتم تبادل الافكار والمعلومات بينها وبين الصناعات المعتمد عليها سواء تلك الصناعات المعتمدعليها أو التكلفة بعمليات الانتاج والمنتجات الجديدة أو المرتبطة بالابتكار والتحديث وانشطة البحث والتطوير أو بشأن المشاكل التى تعترض الصناعات مشيرة إلى أن وجود صناعات مكملة فى شكل عناقيد صناعية من أهم ملامح خلق الميزة التنافسية وتعزيزها فى كثير من الصناعات العالمية حيث حققت العناقيد الصناعية نجاحات تنافسية كثيرة فى كثير من الدول مثل ايطاليا (صناعة الملابس والموضة والاثاث والمجوهرات والمصنوعات الجلدية والاحذية) وفى ألمانيا (الكيماويات وماكينات الطباعة وصناعة الأحبار والاقلام والنقل) وفى إسرائيل (الزراعة – والأسمدة – معدات الرى).

وتضيف د. نجوى أن الاستراتيجية الصناعية تتطلب دفع القدرة التصديرية للقطاعات الواعدة فى الاقتصاد القومى والتى تتمتع بميزات تنافسية ودعم المصدرين لهذه المنتجات فى التسويق الخارجى عن طريق مساعدتهم على تكييف منتجاتهم وفقاً لمتطلبات السوق وخصائص الجودة وتوفير قاعدة معلومات على السوق وخصائص طلبات المشترين وتحديثها باستمرار لخدمة هؤلاء المصدرين وتشجيعهم على تطوير منتجاتهم للظهور باستمرار على الخريطة العالمية.

تطوير شامل

ويرى د. رفاعى صابر غنيم مدرس الاقتصاد بالجامعة الامريكية ان تجربة النمو الاقتصادية فى آسيا جديرة بالتقدير لأنها تمت فى اطار استراتيجية متكاملة المحاور من ناحية التخطيط العلمى والواقعى بمفهومه الشامل وهو ما يختلف عن الواقع فى مصر لان القدرة على المنافسة هى التحدى الذى يواجه العديد من الدول النامية ومن بينها مصر فقراءة التوقعات حتى عام ٢٠٢٠ تؤكد اننا لابد من الخروج من مراحل النمو التى يحكمها استغلال الموارد الطبيعية إلى الاستثمار الضخم للانتاج الذى يعتمد على الابتكار وحسن استخدام التكنولوجيا والادارة والمهارات المتاحة داخل الدولة والارتقاء بجودة الانتاج وزيادة الاستثمارات محلياً ودولياً والاعتماد على التكنولوجيا الجديدة والدخول فى الاقتصاد الجديد الذى يعتمد على برامج الكمبيوتر وثورة المعلومات والاتصالات والبرمجيات وزيادة معدل النمو فى الاقتصاد لمواجهة الزيادة السكانية التى تلتهم ثمار التنمية وعلاج مختلف نظم الجودة فى الصناعة ومختلف التصنيع المحلى ومواجهة التحديات الخارجية سواء ظاهرة التكامل الاقتصادى واتفاقية الجات وتحديث الصناعية وزيادة معدلات التصدير وتطهير البنية التصديرية من المعوقات.

ويضيف د. رفاعى انه لابد من التوسع فى المشروعات الصغيرة ودعمها لزيادة فرص العمل والحد من البطالة وخاصة ان الاقتصاد القومى يحتاج ٥٥٠ الف فرصة عمل مستوياً بما يشكل عبئا على الخزانة العامة للدولة ما لم يكن هناك مصادر تمويلية للتوظيف كما لابد من الية لمراجعة التكنولوجيا لتحديث عناصر المشروعات الصناعية وتهجين المنتجات التقليدية المطورة، وتطوير الانتاج وتكوين قاعدة للعمالة الماهرة ورصد المعرفة الصناعية وتحديد سبل الاستفادة منها لخلق قاعدة صناعية ذات قدرة تنافسية لمواجهة الاتجاهات العالمية السائدة نحو حرية التجارة ووجود التكتلات التجارية والدولية واعادة النظر فى هيكلة الصناعة المصرية بهدف تقوية قدراتها التنافسية.

تفعيل

ويشير الدكتور هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث إلى أهمية تفعيل البحث العلمى فى اطار التكامل الاقتصادى العربى باعتباره أحد محاور التقدم ليساعدنا ككتل عربى فى اللحاق بركب التقدم العالمى لأن عالم التكتلات الآن هو الذى له رأى وكلمة مسموعة ومؤثرة فى المجتمع الدولى ولذا فالاتفاق على البحث العلمى هو سر التقدم فى كثير من الدول ويكفى أن تعرف ان متوسط انفاق الدول الصناعية المتقدمة على البحث التطويرى ما بين ٢,٦٪ إلى ٣,٠٢٪ من جملة الناتج القومى وهو ما تنفقه الآن دول النمور الاقتصادية فى حين لا يزيد متوسط الانفاق على البحث والتطوير فى دول العالم العربى عن ٠,٧٪ إلى ٧ فى الألف من الناتج القومى الاجمالى وفى ظل هذه الحقائق وارتكاز الاقتصاد العالمى على ما يسمى بالاقتصاد المبنى على المعرفة العلمية والاقتصادية المعرفية فإنه لابد من بناء قاعدة قوية من العلم والتكنولوجيا تتم فى اطار تكاملى حتى يمكن حشد الموارد اللازمة والامكانات البشرية بصورة منسقة عربياً.

ويشير د. الناظر الى امكانية قيام الاقتصاد المصرفى بخدمة تنمية وتطوير قطاع الخدمات وتوسيع المساهمة فى النشاط الاقتصادى والتجارة الخارجية لأن التعاون العربى كاستراتيجية فى مجال البحث العلمى تفتح آفاقاً جديدة امام الاقتصاد العربى لزيادة وزنه فى الاقتصاد العالمى وتحويله إلى شريك فاعل فى الاقتصاد الدولى وخاصة هناك أمر مستجد لابد أن يدفع كل دول العالم العربى للتكامل والعمل المشترك لتحفيز التنمية العلمية والتكنولوجيا محلياً واقليمياً وهو امر يرتبط بالطيور التى فرضتها الدول الصناعية الكبرى على تصدير الخبرة والمعرفة التكنولوجية والمعدات والآلات والعديد من الكيماويات ومستلزمات الانتاج فى أعقاب احداث ١١ سبتمبر ويؤكد أن هذه القيود موجهة بالدرجة الأولى ضد العالم العربى وهذا يحتم علينا النهوض بالبحث العلمى من خلال استراتيجية متكاملة المحاور لدفع مسيرة التنمية قدماً إلى الامام أسوة بالنمور الاقتصادية الآسيوية التى سبقتنا فى هذا المجال.